



اسم المقال: البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية

اسم الكاتب: م.د. سليم كاطع علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7085>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 15:34 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



{ البعد الايراني في السياسة الخارجية الامريكية }

م.د. سليم كاطع علي (*)

Selimali74@yahoo.com

ملخص

يُعد البعد الايراني بعداً محورياً وعاملاً للجدل في سياسة الولايات المتحدة الامريكية على مختلف الادارات التي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة. اذ ان طبيعة الاهداف المعلنة وغير المعلنة لايران والتي تستند الى امكانيات ومقومات القوة الشاملة التي تمتلكها ايران، مكنتها من الاضطلاع بدور مهم ومؤثر سواء كان ايجابياً ام سلبياً في العديد من القضايا الاقليمية، الامر الذي عدته الولايات المتحدة الامريكية عاملاً مهدداً لمصالحها ولحلفائها في المنطقة.

وفي اطار تلك الرؤية جاءت هذه الدراسة لاستشراف وتحليل رؤية الولايات المتحدة الى ايران وما تشكله من خطر مهدد للاهداف والمصالح الامريكية، من خلال دراسة السياسة الامريكية تجاه ايران وتحليلها عبر المراحل المختلفة، ولا سيما منذ عام ١٩٧٩، فضلاً عن السيناريوهات المحتملة لكيفية التعامل مع ايران في المستقبل.

المقدمة

تُعد السياسة الأمريكية تجاه إيران جزءاً من السياسة الأمريكية الأشمل تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، نظراً لطبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة، ولأن معظم الأهداف الأمريكية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو الخليج العربي، أو في آسيا الوسطى ترتبط بإيران، لكونها دولة معيقة لإنجاز هذه الأهداف، إنطلاقاً من إن إيران دولة معادية

^(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

ذلك الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوروبا بآسيا براً. إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، وكذلك تُعد إيران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وقد إزدادت أهمية إيران أكثر بعد اكتشاف مصادر الطاقة في بحر قزوين^١.

ومما يزيد من أهمية إيران إطلالتها على مضيق هرمز الذي يُعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية، إذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، إذ يُنقل من خلال هذا المضيق يومياً نحو (١٧) مليون برميل من النفط، ونحو (٣،٥) بليون متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يعادل نحو (٤٠%) من الاحتياجات النفطية المنقولة بحراً، ونحو (٢٠%) من حاجة العالم النفطية، وتجتازه يومياً من (٢٠ . ٣٠) ناقلة نفط^٢.

ولا شك فإن تتمتع إيران بموقع جغرافي مهم سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في تفاعلات المنطقة كافة، إذ وصف زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إيران بـ: "المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة"^٣.

^١ د. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٧٦. وينظر: ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني . الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩٩، ص ٥٠.

^٢ نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٨١. وينظر: د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٣٠٥.

^٣ مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية . الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢، ص ٣٦.

احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يمنح إيران ميزة في التأثير على الأسواق العالمية المستهلكة لمصادر الطاقة، ومن ثم يمكن استخدام تلك الميزة كورقة ضغط على الدول الأخرى سواء في بيئتها الإقليمية أو الدولية.

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وسقوط نظام الشاه نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، إذ تحولت إيران من حليف استراتيجي للدول الغربية عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة إلى دولة ذات ثقل ووزن إقليمي ومركز جذب واستقطاب للسياسات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.

ومما عزز من تلك الرؤية الأمريكية قناعة الولايات المتحدة انه ليس بمقدورها أن تترك مصالحها الحيوية (النفط) في المنطقة بأيدي غير أمينة على مصالحها أو تتركه عرضة للظروف والمفاجآت، لاسيما في ظل إنعدام الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الجديد في إيران الذي نشأ بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وقد عكست السياسات الأمريكية المختلفة تجاه إيران بعد انتهاء الحرب الباردة ذلك التوجه إنطلاقاً من ضرورة المحافظة على أهداف ومصالح الولايات المتحدة والتي تتمثل ب^١:

١. حماية الاقتصاد الأمريكي نتيجة انقطاع تدفق النفط وارتفاع أسعاره بسبب تزايد الطلب عليه من قبل الدول الأخرى، ولاسيما الصين وأوروبا واليابان.
٢. الحفاظ على مستوى ونمط معيشة المواطن الأمريكي القائم على الاستهلاك الكثيف للطاقة.
٣. التحكم بأسعار النفط وتوزيعه، ومن ثم التحكم بإقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة.

^١ فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص

عن دعم إيران ومساندتها للعديد من الحركات والتنظيمات المسلحة تستقطب اهتماماً متزايداً من قبل صانع القرار الأمريكي، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية (الاحتواء المزدوج) في آيار ١٩٩٣ لإحتواء العراق وإيران^١.

كما شكل الدعم الإيراني الواضح للنظام السياسي القائم في سوريا ميداناً آخر لتحدي السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال إعلان إيران عن إقامة تحالف استراتيجي مع سوريا تلتزم بموجبه إن أي اعتداء على سوريا يُعد بمثابة اعتداء على إيران، لاسيما بعد ازدياد الضغط على النظام السوري من قبل الولايات المتحدة بعد حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري) في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٥، وهو ما دفع بسوريا إلى سحب قواتها من لبنان^٢.

كما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو حلفائها الأوربيين من اجل المشاركة في سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى احتواء إيران، والضغط عليها اقتصادياً، فضلاً عن الحيلولة دون تمكين الشركات الأمريكية، والشركات التابعة لشركات أمريكية من تنفيذ مشاريع في قطاع النفط الإيراني، وهو ما عُرف لاحقاً بقانون (داماتو) في عام ١٩٩٦^٣.

أما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصنيف الدول إلى (معادية) و (صديقة)، والتوجه نحو إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط تحت ما سمي ب : الحرب على الإرهاب، ومحاربة الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية، من خلال اعتماد اسلوب الحرب الاستباقية، وقد أصبحت إيران مصنفة ضمن (محور الشر)، من خلال اتهامها بدعم

^١ د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٦٧ وما بعدها. وينظر: مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب: حسين حيدر، الطبعة الأولى، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٦، ص ٤٨ وما بعدها.
^٢ خالد الحروب، إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوة الإقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦، ص ١٤.

^٣ قانون داماتو: نسبة إلى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نيويورك (الفونسو داماتو)، وهو مشروع قانون نص على فرض عقوبات على الشركات التي ترم عقوداً مع إيران تصل إلى نحو ٤٠ مليون دولار أو أكثر. ينظر بذلك: فؤاد جرجس، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، ترجمة: غسان غصن، بيروت، دار النعمان، ١٩٩٨، ص ١٥٠.

الاستراتيجيات والسياسات الأمر الذي جعل العراق احد أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران^١.

لقد اختارت إيران خلال عملية غزو العراق ثم احتلاله عام ٢٠٠٣ ما يمكن تسميته ب: (الحياد الايجابي)، فهي لم تقا تل إلى جانب النظام العراقي، ولا ضد القوات الأمريكية، كما أنها لم تعمل على إعاقة أو تسهيل تلك المهمة، ولعل مرد ذلك يعود إلى سنوات الحرب والعداوة والتهديد المتبادل بينها وبين النظام العراقي السابق، فهي لم تخسر شيئاً برحيل ذلك النظام، ولم تحرص على التمسك ببقائه في الوقت نفسه، ومن ثم أصبحت إيران تبحث عن فرص لحماية مصالحها وأمنها بعد سقوط ذلك النظام.

الا ان سقوط (العدو التقليدي) بنظر ايران والمتمثل بالنظام العراقي السابق بيد الولايات المتحدة اربك الموقف الايراني ما بين الوقوف على الحياد، وبين التدخل في شؤونه بهدف حماية مصالحها وامنها من خطر تراه قادماً لا محالة، وذلك بوجود القوات الامريكية في جوارها المباشر، وهو ما دفع ايران الى اختيار عنصر الضغط على الولايات المتحدة الامريكية من خلال العراق للمساومة على قضايا اخرى مثل برنامجها النووي ومكانتها الاقليمية في المنطقة^٢.

فالرؤية الأمريكية لإيران بعد عام ٢٠٠٣ تنطلق من إن إيران أصبح لها نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق بحكم طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت آثاراً سياسية وإجتماعية ودينية مترابطة، فضلاً عن المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي^٣. وفي هذا الصدد فقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) في كلمتها أمام لجنة الميزانية في الكونغرس الأمريكي إلى: " إن احد أكبر التحديات في الشرق الأوسط هو سياسة

^١ د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٤١.

^٢ مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عبيد، جمال عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤، ص ص ١٨٠. ١٨١.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٤٧.

النظام الإيراني في زعزعة الوضع في أكثر المناطق هشاشة، إن سياسات إيران الإقليمية تثير قلقاً كبيراً، فهي مع شريكها سوريا تزعزع استقرار لبنان والأراضي الفلسطينية وحتى جنوب العراق^١. إن ما تقدم يفسر لنا سبب الخلاف الأمريكي - الإيراني فيما يتعلق بالقضية العراقية، إذ تتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي عبر تقديم الدعم لبعض الأحزاب السياسية تارة، وبإيواء أفراد تنظيم القاعدة في أراضيها تارة أخرى^٢. انطلاقاً من السعي الإيراني لإحتواء المشروع الأمريكي في العراق، من خلال توريث الولايات المتحدة الأمريكية في حرب استنزاف في العراق، وهو ما سينعكس سلباً على الولايات المتحدة من خلال إيجاد رأي عام عالمي رافض لسياسات الولايات المتحدة، وصعوبة تكرار مثل هذه المجازفة في العراق. وهكذا فالسياسة الإيرانية تجاه العراق والتدخل في شؤونه الداخلية تشكل عاملاً للقلق لدى الولايات المتحدة، التي ترى في تلك السياسة توجهاً لتكريس نفوذها في العراق، والحد في المقابل من نفوذ الولايات المتحدة ومصالحها فيه.

ثالثاً: البرنامج النووي الإيراني

تُعد السياسة الأمريكية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط عموماً ركيزة أساسية في إستراتيجيتها العالمية، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي دفعت بها إلى مزيد من التشدد في منع الانتشار النووي سواء بالقوة العسكرية أو بالطرق الدبلوماسية. وهو ما دفع الولايات المتحدة الى تبني إستراتيجية جديدة في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل كجزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كما نجحت في بلورة إجماع مع الدول الحليفة والصديقة لاسيما الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وفي هذا السياق، يُعد المسعى الإيراني لامتلاك القنبلة النووية هو الجانب الأكثر قلقاً في السلوك الإيراني، فالولايات المتحدة ترى إن المشروع النووي الإيراني في بوشهر لا يُعد تهديداً

^١ نقلاً عن: صحيفة القدس العربي، العدد ٥٢٠٢، ١٨ شباط ٢٠٠٦.

^٢ د. طلال عتريس، إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٥، ربيع

مباشراً لمصلحتها في النفط القوقازي و النفط آسيا الوسطى، ولكنه أيضاً تهديداً مباشراً لمعابر النفط في الخليج العربي والشرق الأوسط^١.

ولا شك فان السياسة الأمريكية حيال الطموحات النووية الإيرانية تبدو مريرة لدى مختلف الإدارات الأمريكية، لأنه من جهة سوف تجعل إيران بإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية من أن تصبح قوة إقليمية ذات وزن في المنطقة، ومن ثم تصبح قوة كاجحة للسياسة الأمريكية في المنطقة، ومن جهة أخرى فان نجاح إيران في حيازة البرنامج النووي سوف يشجع دول المنطقة الأخرى على دخول مجال الحيازة النووية هي الأخرى، لاسيما في مجال القدرات النووية السلمية، وهو ما ينتج عنه تأثيرات إستراتيجية خطيرة في المنطقة لا تقل عن تأثير الأسلحة النووية.

فالرؤية الأمريكية لبرنامج إيران النووي تنطلق من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقانة النووية في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من احتلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعدها واشنطن إرهابية، لاسيما وان القلق الأمريكي يتزايد من خلال رؤية الولايات المتحدة لإيران بأنها ما زالت تمثل تهديداً آيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في المنطقة^٢.

وفي هذا الصدد فقد أشار التقرير الصادر عن مكتب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم بيرلي) حول إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط إلى: "إن القلق الكبير على المدى الطويل يأتي من تصميم إيران الواضح على تطوير أسلحة الدمار الشامل.... وهذا ينطوي على مضاعفات خطيرة على استقرار المنطقة"^٣. كما وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج

^١ لماذا تخشى واشنطن البرنامج النووي الإيراني؟، نشرة مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، السنة الأولى، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٢.

^٢ د. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، دمشق، دار الأوتل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٢٢.

^٣ المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

المبحث الثالث

مستقبل السياسة الأمريكية تجاه إيران

إن حالة التعقيد والغموض التي تميز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولاسيما ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني دفعت بالولايات المتحدة إلى العمل من أجل التوصل إلى حلول دبلوماسية وسياسية لكافة القضايا العالقة مع إيران، وتجلى ذلك بشكل واضح من خلال إعطاء المزيد من الوقت لأجراء حوار دبلوماسي مع إيران سواء عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو من خلال الدور الذي تلعبه دول الترويكا الأوربية من أجل إقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها الإقليمية، وحيازتها للقدرات النووية. إلا إن فشل تلك الجهود السلمية قد فتح الباب أمام السياسة الأمريكية إلى ترجيح عدة خيارات يمكن الرجوع إليها للتعامل مع إيران وتمثل هذه الخيارات بما يلي:

أولاً: تغيير النظام السياسي

طرحَت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه إيران وتحت تأثير تيار المحافظين الجدد إمكانية تغيير النظام السياسي القائم في إيران واستبداله بنظام يكون صديقاً للولايات المتحدة في هذا البلد الغني بالنفط. إذ ركزت السياسة الأمريكية في هذا الجانب على عاملين رئيسيين: الأول تمثل في العمل على إضعاف الحكومة الإيرانية، أما الثاني فقد تمثل في عدم إهمال قوى المعارضة وتقديم المساعدة لها لتتجهل بإحداث التغيير المطلوب، والذي سيأخذ في حال تحقيقها طابع الثورة أو الانتفاضة^١.

وعليه فقد أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي لاسيما إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بان إسقاط النظام السياسي القائم في إيران يمثل الحل الأمثل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأتي تلك الرؤية من قناعة مفادها انه حتى في حالة إبرام اتفاق مع واشنطن فان ذلك النظام لن يلتزم به وسيستمر في تقويض المصالح الأمريكية في المنطقة، نظراً لحالة عدم التوافق وغياب الثقة بين الجانبين، وعليه فقد ركزت السياسة الأمريكية في هذا المسعى نحو عدة وسائل لتغيير النظام هي:

^١ رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٤ . ٢٨٥.

١. دعم الانتفاضات والثورات الشعبية.
 ٢. مساعدة الأقليات والجماعات المعارضة للنظام.
 ٣. مساندة التخطيط لإنقلاب عسكري ضد النظام القائم.
- ولا شك فان خيار تغيير النظام السياسي في إيران قد لا يبدو قابلاً للتحقيق في المرحلة الراهنة، ولعل مرد ذلك عاملين هما:

١. صعوبة إيجاد تيارات موالية للولايات المتحدة الأمريكية في الداخل الإيراني، فضلاً عن إن النظام الإيراني يعمل بوتيرة منظمة كوحدة واحدة مما يزيد قوته في مواجهة معارضة تتسم بالتفكك مما يسهم في إضعافها، وعلى الرغم من التعويل على التيار الإصلاحية في هذا الجانب، إلا إن قدرة النظام على قمع أية انتفاضة شعبية معارضة له يحول دون تحقيق الهدف المرسوم.

٢. صعوبة قيام أي انقلاب عسكري ضد النظام نظراً لعملية (تسييس الجيش) أو إعطاؤه دوراً أكبر في الحياة السياسية الإيرانية، مما يقلل فرص السعي لإحداث انقلاب كونه احد أكبر المستفيدين من بقاء الوضع كما هو، فضلاً عن وجود جهاز استخباري امني شديد لمراقبة أفراد القوات المسلحة الإيرانية سواء رجال الجيش أو الحرس الثوري^١.

وعليه فان الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى قناعة بان التعويل على العامل الداخلي لتغيير النظام الإيراني يبدو امراً مستبعداً، وغير قابل للتحقيق نظراً لطبيعة الواقع الداخلي الإيراني الذي يقف بالضد من أي محاولة لتغييره، والمجيء بقوى قد تكون موالية أو مؤيدة للولايات المتحدة.

ثانياً: خيار التدخل العسكري

يُعد الخيار العسكري احد الخيارات المطروحة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في حال عدم توقف الأخيرة عن أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول في تصريح له على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم

^١ فنسان الغريب، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

من خلال التوصل الى اتفاق اطاري بين ايران والدول الكبرى في نيسان ٢٠١٥، يقضي بالترام ايران بسلمية برنامجها النووي، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بصورة تدريجية. وفي ضوء ما تقدم فان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعول على هذا الأسلوب من اجل الضغط على إيران حملها على التخلي عن برنامجها النووي والتخلي عن طموحاتها الإقليمية، وهو ما يصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ولا شك فان هذا الخيار اقرب إلى ارض الواقع طبقاً لحسابات الريح والخسارة المتوقعة من أي عمل عسكري، واستناداً إلى مجريات الأحداث الدولية التي تتجه إلى تحييب المنطقة أي عمل عسكري مستقبلاً.

الخاتمة

رتب انتهاء حقبة الحرب الباردة باختيار وتفكك الاتحاد السوفيتي مجموعة نتائج أسهمت في تكوين ملامح الفترة الانتقالية التي يتسم بها النظام الدولي الحالي، ومن ابرز هذه النتائج تصاعد الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية عن انتصار النموذج الأمريكي في المواجهة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وانفراد الولايات المتحدة في القرار السياسي الدولي نتيجة غياب القطب المنافس، فضلاً عن احتكارها لأدوات القوة والتأثير ووسائل مد النفوذ، الأمر الذي يخدم الانفراد الأمريكي وقوة تأثيره.

وقد شكل هذا الوضع المختل دافعاً للولايات المتحدة لان تسعى إلى معالجة العديد من المشكلات والقضايا التي تم مصالحها وفق سياسات تنسجم مع تطلعات الهيمنة العالمية. وفي ضوء ذلك، فقد شكلت السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد انتهاء الحرب الباردة نموذجاً يعكس ذلك التوجه الأمريكي الجديد، إذ ركزت السياسة الأمريكية على مواجهة التوجهات الإيرانية في منطقة الخليج العربي، والسعي إلى احتواء الدور والقدرات الإيرانية، والتعامل مع إيران كمصدر للتهديد كونها قوة طامحة للهيمنة الإقليمية في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى منع ظهور أي قوة تحمل نزع السيطرة الإقليمية في أية بقعة في العالم. وفي هذا الإطار، فقد رفضت الولايات المتحدة قيام إيران بأي دور إقليمي مؤثر كونه يهدد المصالح الغربية عموماً والأمريكية بصورة خاصة سواء في الخليج العربي أو الشرق الأوسط.

